

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٠

على تعيين النساء في الأمانة العامة في المستويات العليا لاتخاذ القرارات وللإدارة ،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ٤٣/١٠١ و ٤٣/١٠٣ المؤرخين في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ٤٣/٢٢٤ جيم ٢٢٤ المؤرخين في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ٤٣/٢٢٦ المؤرخين في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ٤٤/١٨٥ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ٤٤/١٨٥ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/٢٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وغير ذلك من القرارات والمقررات ذات الصلة والأحكام المتعلقة بها ،

وإذ يشير كذلك إلى تقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة^(٣) ،

وإذ يلاحظ أن اللجنة التوجيهية لتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة قد استأنفت القيام بدور الرصد المنوط بها ،

وإذ يلاحظ أيضاً التقرير الشفوي الذي قدمه إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الرابعة والثلاثين الموظف المعن بوصفه منسقاً لشؤون المرأة في إدارة تنظيم الموارد البشرية بالأمانة العامة^(٤) ، وإذ يلاحظ مع التقدير التدابير التي اتخذها الأمين العام لبلوغ الهدف المتمثل في تحقيق معدل مشاركة إيجابية للمرأة يصل إلى ٣٠ في المائة من جموع الوظائف بحلول عام ١٩٩٠ ، وفقاً لما طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٣ من قرارها ٤٠/٢٥٨ باء ، المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

١ - يطلب إلى الأمين العام أن يتبع التدابير الالزامية لزيادة عدد النساء الموظفات في منظومة الأمم المتحدة بكمالها في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي ، وأن يبذل جهداً خاصاً لزيادة عدد النساء في الوظائف العليا لتقرير السياسة واتخاذ القرارات ، من أجل تحقيق معدل مشاركة إجمالي يصل إلى ٣٥ في المائة من جموع الوظائف ، بحلول عام ١٩٩٥ ، دون المساس بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل للوظائف ؛

٢ - يطلب إلى الدول الأعضاء أن تواصل دعمها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لزيادة نسبة النساء في الفنون الفنية وما فوقها ، في مجلة أمور ، بتسمية عدد أكبر من المرشحات ، ولاسيما في الوظائف العليا لتقرير السياسة واتخاذ القرارات ، وتشجع النساء على التقدم لشغل الوظائف الشاغرة ،

(٣) A/C.5/44/17 .

(٤) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٩٠ ، الملحق رقم ٥ (١٩٩٠/٢٥) E ، الفقرة ٦ .

٢/١٩٩٠ - إحياء مكتبة الاسكندرية القديمة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يضع في اعتباره المواد ٥٧ و ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن تعزيز التعاون الدولي في الميدانين الثقافي والتعليمي ،

وإذ يؤكد ما الصون التراث الثقافي للمجتمعات من أهمية حيوية ،

وإذ يعي الأهداف الرئيسية الأربع للعقد العالمي للتنمية الثقافية المبينة في قرار الجمعية العامة ٤١/١٨٧ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ، والإقليمية ، والحكومة وغير الحكومة في سبيل تنمية الأنشطة في إطار العقد ،

وإذ يحيط علماً بإعلان أسوان^(١) المتعلق بالمشروع الذي تضطلع به حكومة مصر بهدف إحياء مكتبة الاسكندرية القديمة ،

١ - يرحب بأهداف المشروع التي أوجزت في إعلان أسوان :

٢ - يعرب عن عميق تقديره للدعم القيمي الذي تقدمه هيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ، وبوجه خاص منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فضلاً عن البلدان المانحة ، للجهود التي تبذلها حكومة مصر بغرض إحياء التراث التاريخي لمكتبة الاسكندرية ، التي ، بسبب ما تتسم به من طابع متعدد التخصصات ودولي ، ستخدم مصر فضلاً عن العالم بأسره ؛

٣ - يدعى المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الجهد الذي تبذلها حكومة مصر في سبيل بلوغ مختلف الأهداف المبينة في إعلان أسوان .

الجلسة العامة ٩

١١ أيار/مايو ١٩٩٠

٣/١٩٩٠ - تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى استراتيجيات نيريوي التطلعية للنهوض بالمرأة^(٢) ، ولاسيما الفقرات ٣٠٦ و ٣١٥ و ٣٥٦ ، التي تعلق فيها أهمية

(١) A/45/169-E/1990/45 ، المرفق .

(٢) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقدير منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، نيريوي ، ١٥ - ٢٦ نوؤز/ يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع ١٠.IV.A.85) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

العامة، وبجالس التجارة والصناعة، ونقابات العمال وغيرها من المنظمات،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً أن النساء يشكلن نصف عدد سكان العالم تقريباً ويجب أن يشاركن على قدم المساواة مع الرجال في اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني وفي تعمير بلادهن،

وإذ يرى أن القرارات المتخذة في المجتمع، إذا ما أريد لها أن تعبر عن الآراء العامة، لا بد أن تستند إلى خبرات النساء والرجال على السواء،

وإذ يرى أيضاً أنه ينبغي أن تكون النساء على جميع مستويات المجتمع مدرکات لأهمية القرارات السياسية وغيرها بالنسبة لحياتهم اليومية وللأثر الذي يحتمل أن يترتب على مشاركتهن في اتخاذ هذه القرارات،

وإذ يدرك الحاجة إلى إنشاء هيكل أكثر مرنة في اتخاذ القرارات واتباع ممارسات علنية في عمليات التوظيف،

وإذ يلاحظ أهمية المساهمة التي تقدمها المنظمات النسائية وغيرها من المنظمات غير الحكومية في أعمال زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على جميع مستويات المجتمع،

وإذ يؤكد أن زيادة عدد النساء في اتخاذ القرارات، في الدول الأعضاء وفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، له أهمية فائقة من أجل تحقيق وتنفيذ الاستراتيجيات التعليمية،

١ - يرحب بتوصيات فريق الخبراء المعنى بالمساواة في المشاركة السياسية وفي اتخاذ القرارات:

٢ - يحث الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن تكفل تنفيذ الاتفاقية بدقة وتيسير نشر أحکامها على نطاق واسع:

٣ - يحث الحكومات على زيادة جهودها الرامية إلى جعل المرأة شريكة كاملة في اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني؛

٤ - يوصي، من أجل تعجيل التقدم صوب مشاركة المرأة مشاركة كاملة في اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني، بأن تأخذ الحكومات بالتدابير التالية:

(أ) الانتظام في جمع ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس بشأن تكوين الهيئات المختصة على مختلف مستويات اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني، بما في ذلك المستويان المركزي والإقليمي؛

(ب) تصميم البرامج والحملات لإعلام النساء بحقوقهن السياسية المشروعة، بما في ذلك الأخذ بتدابير العمل الإيجابي المؤقتة

ووضع قوائم وطنية للمرشحات تشارك في استخدامها الأمانة العامة وهيئات إدارة الوكالات المتخصصة؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يضمن أن تنظر الجمعية العامة في المعلومات الواردة في تقريره السنوي عن التقدم المحرز واستراتيجيات المستقبل لتنفيذ برنامج العمل المتعلقة بمركز المرأة في الأمانة العامة والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند المتعلق بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التعليمية للنهوض بالمرأة؛

٤ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يتبع للجنة مركز المرأة، في دورتها الخامسة والثلاثين، التقرير السنوي المشار إليه في الفقرة ٣ أعلاه، مع استكمال للمعلومات الواردة فيه.

الجلسة العامة ١٣
١٩٩٠ ٢٤
١٥ أيار / مايو

٤/١٩٩٠ - المساواة في المشاركة السياسية وفي اتخاذ القرارات

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى استراتيجيات نيروبي التعليمية للنهوض بالمرأة^(٢)، وخاصة إلى الفقرات ٨٦ إلى ٩٢ منها،

وإذ يشير أيضاً إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٥)، وخاصة إلى المادة ٧ منها،

وإذ يلاحظ توصية فريق الخبراء المعنى بالمساواة في المشاركة السياسية وفي اتخاذ القرارات، الذي اجتمع في فيينا في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٩، بأن النهوض بالمرأة ينبغي أن يعتبر ذا أولوية لدى اتخاذ القرارات الوطنية وأنه ينبغي أن تشارك النساء مشاركة كاملة في اتخاذ تلك القرارات^(٦)،

وإذ يساوره شديد القلق لأن النساء يمثلن في المتوسط نسبة منخفضة جداً من متخدلي القرارات في جميع المناطق،

وإذ يساوره شديد القلق أيضاً للنتائج الواردة في تقرير الأمين العام بشأن انخفاض عدد النساء في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في المناصب العليا لتقرير السياسة واتخاذ القرارات^(٧)،

وإذ يضع في اعتباره أن قرارات هامة في المجتمع تتخذ في عدد كبير من الهيئات، مثل الحكومات والبرلمانات والمجالس واللجان

(٥) تقرير الجمعية العامة ١٨٠/٣٤. المرفق.

(٦) انظر ٢/١٩٩٠ E/CN.6، المرفق.

(٧) انظر ٢/١٩٩٠ E/CN.6، الفرع جم.